

وزارة المالية

قرار رقم ٢١١ لسنة ٢٠٢٤

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠
ولائحته التنفيذية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠ لسنة ٢٠١٩ المعدل بالقرار رقم ٤٦٥
لسنة ٢٠٢١ بنقل تبعية ميناء العريش وإعادة تخصيص كافة الأراضي المحيطة به
واللازمة لأعمال التطوير لصالح القوات المسلحة بإجمالي مساحة ٥٤١,٨٢ فدان
تعادل ٢٢٧٦١٣٣ م٢ ناحية محافظة شمال سيناء؛

وعلى قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نطاق الدوائر
الجمدية وتعديلاته؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠٢٣ باعتبار الرصيف التجاري
الجديد بالمنطقة المجاورة لميناء العريش البحري والبالغ مساحته ٢٥٣٩٧ م٢ نقطة
جمدية مؤقتة والمعدل بقرارى وزير المالية رقمى ٥٣٦ و ٥٥٤ لسنة ٢٠٢٣؛

وعلى كتاب شركة هيرماس رقم (٣٣١٦) المؤرخ ٢٠٢٤/٤/٢٤ بطلب إضافة
أصناف الجبس والمنتجات الجبسية والأسمنتية وكربونات الكالسيوم ضمن المنتجات
المحلية المصدرة من خلال النقطة الجمركية المؤقتة بالرصيف التجاري الجديد
بالمنطقة المجاورة لميناء العريش البحري الصادر بشأنها قرارات وزير المالية
أرقام ٢٨٣ و ٥٣٦ و ٥٥٤ لسنة ٢٠٢٣ و ٣٢ لسنة ٢٠٢٤؛

وعلى ما عرضه رئيس مصلحة الجمارك؛

فَسْرُو :

**يُستبدل بنص المادة الثانية من قرار وزير المالية رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠٢٣ المشار
إليه النص الآتي :**

"تستخدم النقطة الجمركية المؤقتة المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القرار في اتخاذ الإجراءات الجمركية الازمة لتصدير المنتجات المحلية التالية (ملح صلب أو معباً - أسمنت أبيض صب أو معباً - أسمنت رمادي صب أو معباً - الرمل بأنواعه - الرخام - كلكر خام - حديد - حجر الجبس - الجبس - المنتجات الجبسية والأسمنتية - كربونات الكالسيوم) من ميناء العريش البحري وذلك وفقاً لأحكام قانون الجمارك ولائحته التنفيذية المشار إليهما وكافة القوانين والقواعد المعمول بها في هذا الشأن".

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

٢٠٢٤/٥/٣٠ صدر في

وزير المالية

د/ محمد محيط